A

# هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

**البند 7 من جدول الأعمال** **CX/EXEC 22/82/8**

**مايو/أيار 2022**

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
## اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي
## الدورة الثانية والثمانون

**دورة افتراضية**

## الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 – معلومات محدّثة

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

### 1– مقدمة

1-1 اعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة)، في دورتها الثانية والأربعين، الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 على نحو ما اقترحته اللجنة التنفيذية التابعة للهيئة في دورتها السابعة والسبعين. وتنطوي الغاية الاستراتيجية 3: "زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها" على ثلاثة أهداف، حيث إن الهدف 3-3 "الإقرار بأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك "يتضمن كنتيجة "اعتماد آلية/أداة لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي التي وضعت وجُرّبت".

2-1 وبدأت الأمانة، بالتعاون مع مكتب التقييم لكلٍ من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، العمل على وضع آلية لقياس استخدام مواصفات الدستور الغذائي وأثرها في عام 2021. وتم وضع إطار للرصد والتقييم لتوفير بيانات عن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها بهدف الحصول على معلومات يمكن أن تساعد الأعضاء والمراقبين على فهم أثر نصوص الدستور الغذائي أو احتمال تأثيرها بشكل أفضل. واستخدم مصطلح" نصوص الدستور الغذائي "بدلًا من "مواصفات الدستور الغذائي" كمصطلح شامل لجميع مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدونات الممارسات.

3-1 وركزت المرحلة الأولى من إنشاء الآلية على جمع البيانات وتحليلها. ونظمت سلسلة من المقابلات إضافة إلى مجموعة تركيز مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وصاغ أصحاب المصلحة نظرية للتغيير وصادقوا عليها لتشكيل أساس لإطار الرصد والتقييم. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم العثور على أي مجموعة بيانات موجودة متاحة بسهولة كمصدر للمعلومات عن استخدام نصوص الدستور الغذائي.

4-1 وعقب خطوة جمع البيانات وتحليلها، جرى تحليل عدة خيارات لإنشاء الآلية ومواصلة تنقيح إطار الرصد والتقييم. واستنادًا إلى النتائج التي خلص إليه تحليل الخيارات المتاحة، قُدمت توصيات بشأن سبل المضي قدمًا لإنشاء الآلية.

5-1 ويرد أدناه موجز للعمل المضطلع به خلال المرحلة الأولى، بما في ذلك الطريق المقترح للمضي قدمًا في المرحلة الثانية.

## 2- نظرية التغيير – إطار الرصد والتقييم الخاص بالدستور الغذائي

2-1 يرد موجز لنظرية التغيير لإطار الرصد والتقييم الخاص بالدستور الغذائي في النموذج المنطقي أدناه (الشكل 1) وهي تحدد خمسة مجالات قياس عامة (أي المخرجات (نصوص الدستور الغذائي) والوصول والفائدة والاستخدام والمساهمة في النواتج المنشودة الطويلة الأجل) التي يقصد بها أن تكون أساسًا لتخطيط الأداء ورصده والإبلاغ عنه.

**الشكل 1: النموذج المنطقي – استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها**

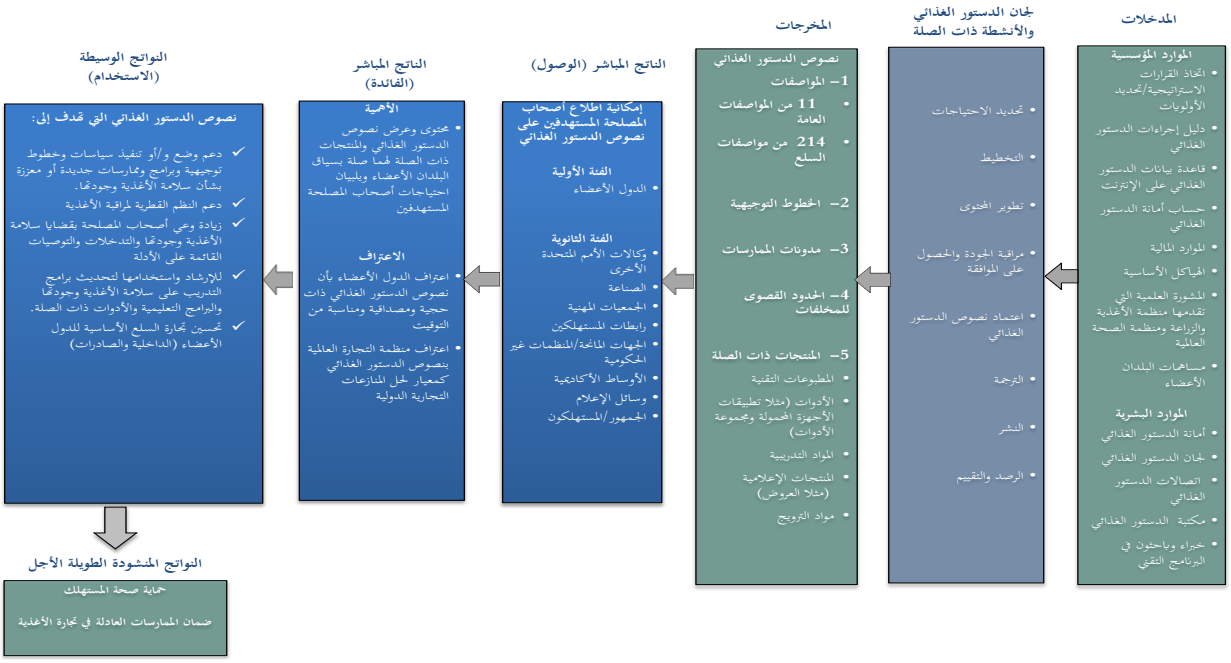


2-2 والنتيجة بالنسبة إلى الوصول هي "وصول أصحاب المصلحة المستهدفين إلى نصوص الدستور الغذائي". ويقيّم إطار الرصد والتقييم السياسات والإجراءات القائمة لوضع استراتيجيات للنشر، ومعلومات عن التوزيع (أي الدفع والجذب)، فضلًا عن عوامل مثل اللغة.

2-3 وهناك بيانان للنتائج يتعلقان بالفائدة: أحدهما يتعلق بالأهمية والآخر بالاعتراف. وفي ما يخص الأهمية، يتمثل بيان النتائج في أن "محتوى وعرض نصوص الدستور الغذائي والمنتجات ذات الصلة لهما صلة بسياق البلدان الأعضاء ويلبيان احتياجات أصحاب المصلحة المستهدفين". ويتعلق بيان النتيجة الثاني بالاعتراف، وهو "اعتراف الدول الأعضاء بنصوص الدستور الغذائي على أنها ذات حجية ومصداقية ومناسبة من التوقيت" وكذلك "اعتراف منظمة التجارة العالمية بنصوص الدستور الغذائي كمعيار لحل المنازعات التجارية الدولية".

2-4 ويتعلق بيان النتائج الذي يتصل بالاستخدام بتطبيق المعارف التي اكتسبها أصحاب المصلحة المستهدفون في استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها. وانطلاقًا من استخدام نصوص الدستور الغذائي في هذه المجالات المتنوعة، تفترض نظرية التغيير أن ذلك سيؤدي على المدى الطويل إلى تحسّن في صحة المستهلك وممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

## 3- تحليل خيارات إطار الدستور الغذائي الخاص بالرصد والتقييم

3-1 جرى تحليل الخيارات استنادًا إلى استعراض أُطر الرصد والتقييم القائمة لأعمال معيارية مماثلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وكان لا بد من أن تكون هذه الأمور مستدامة وألّا تكون ذات عبء كبير بالنسبة إلى الأمانة أو الأعضاء. وقد تقرر، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية للمشاريع، دراسة ستة نهج محتملة لدعم إطار الرصد والتقييم الخاص بالدستور الغذائي على النحو التالي:

(1) **توسيع نطاق الدراسات الاستقصائية –** الاستعاضة عن الدراسات الاستقصائية الإقليمية أو الدراسات الاستقصائية للجان الدستور الغذائي؛

(2) **دعم التجارة الخارجية –** العمل مع أمانة منظمة التجارة العالمية لتحديد المسائل التجارية التي تستخدم فيها نصوص الدستور الغذائي لحلّ المنازعات أو الحيلولة دون وقوعها؛

(3) **قدرة التقييم القطرية** – وضع ودعم تقييم لامركزي محدد الأهداف لاستخدام مواصفات الدستور الغذائي؛

(4) **إنشاء هيئة رقابة –** إنشاء هيئة رقابة لمتابعة تنفيذ نصوص الدستور الغذائي وتحديد أفضل الممارسات؛

(5) **تحليلات البيانات الضخمة –** إعداد موارد قائمة على الذكاء الاصطناعي لدعم الحاجة إلى إجراء تحليلات البيانات الضخمة لتحديد استخدام نصوص الدستور الغذائي؛

(6) **الآلية الشاملة للرصد والتقييم الممولة تمويلًا جيدًا –** إنشاء رصد منظم لتنفيذ المواصفات، على الصعيد العالمي.

3-2 وتجدر الإشارة إلى أن الخيارات المذكورة أعلاه لا يستبعد أحدهما الآخر. فقد جرى تحليل الخيارات بالتشاور مع المجموعة الاستشارية، باستخدام المعايير الواردة أدناه للتأكد من أنها مناسبة للغرض، واستوفت الشروط المذكورة أعلاه:

- مستوى التعقيد/صعوبة التنفيذ
- درجة الفائدة بالنسبة إلى الأعضاء
- الآثار المحتملة من حيث تكلفة التنفيذ والصيانة
- درجة التأثير على الثقة في عمليات الدستور الغذائي
- القدرة على الاستفادة من أفضل الممارسات
- درجة الاتساق مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي
- احتمال استمرار الاستدامة
- مدى البيانات المقدمة لأغراض الرصد والتقييم

3-3 وحدد التحليل أن تنفيذ الخيارات واستدامتها (3) وقدرة التقييم القطري، (4) وإنشاء هيئة رقابة، (5) وتحليلات البيانات الضخمة من المرجح أن يكون أمرًا صعبًا وأن يتطلب الكثير من الموارد من أجل تنفيذها والحفاظ عليها بمرور الوقت، في حين أن الخيارين (1) تمديد الدراسات الاستقصائية، (2) ودعم التجارة الخارجية، سيتطلب مدخلات وموارد أقل وبالتالي يمكن أن يكون أكثر استدامة مع توفير بيانات موثوقة لإدخالها في إطار الرصد والتقييم. وتبيّن أن التكلفة المحتملة للخيار (6) آلية شاملة للرصد والتقييم ممولة تمويلًا جيدًا على المستوى العالمي، مرتفعة. غير أن الاستعراض نظر أيضًا في نُهُج أصغر حجمًا في إطار هذا الخيار، مثل دراسات الحالات المصممة خصيصًا، التي تبيّن أنها تتيح إدارة أكثر مرونة للحجم والنطاق.

3-4 ومن شأن نهج دراسة الحالة أن يوفر أيضًا طريقًا يمكن من خلاله تسخير مصادر بيانات المنظمات التي تتمتع بصفة مراقب واستخدامها. كما يمكن للتعاون المحتمل بين الأعضاء والمراقبين بشأن دراسات الحالات أن يسهم في تحقيق نتائج الهدف 3-2 "زيادة استخدام مواصفات الدستور الغذائي في وضع المواصفات واللوائح الغذائية القطرية" وكذلك "استخدام مواصفات

الدستور الغذائي بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة في تجارة المواد الغذائية". ويمكن للمراقبين أيضًا أن يقدموا دعمًا عينيًا (مثلاً من خلال توفير البيانات والموارد التحليلية) حيثما يتسنّى لهم الوصول إلى البيانات التي تبيّن أثر مواصفات الدستور الغذائي من خلال نشرها في تجارة الأغذية.

## 4- الاستنتاجات

4-1 استنادًا إلى الاستعراض والتحليل اللذين تم الاضطلاع بهما، يُقترح أن يتقدم وضع إطار الرصد والتقييم كوسيلة لتقييم استخدام مواصفات الدستور الغذائي وأثرها في ثلاثة اتجاهات، وهي:

- إعداد دراسة استقصائية عن استخدام نصوص مختارة من نصوص الدستور الغذائي وأثرها على جميع أعضاء الدستور الغذائي وإصدارها سنويًا؛
- العمل مع أمانة منظمة التجارة العالمية لاستكشاف إطار تعاوني للرصد والإبلاغ تم فيه تسليط الضوء على نصوص الدستور الغذائي في المفاوضات التجارية، وتدابير الصحة والصحة النباتية، وإشعارات الحواجز التقنية أمام التجارة، والشواغل التجارية المحددة، والمنازعات، وكذلك المنازعات التي تمت الحيلولة دون وقوعها بفضل نصوص الدستور الغذائي؛
- دراسات حالة مصمّمة خصيصًا لتقييم استخدام وأثر نصوص محددة من نصوص الدستور الغذائي في سياق بلد عضو أو مراقب.

4-2 وستلزم موارد إضافية لدعم هذا العمل، ولا سيما متابعة دراسات الحالات.

## 5- التوصيات:

5-1 إن اللجنة التنفيذية، في دورتها الثانية والثمانين، مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علمًا بالمعلومات المتاحة؛

(ب) وإقرار النهج المقترح لإنشاء إطار الرصد والتقييم الخاص بالدستور الغذائي؛

(ج) وتشجيع الأعضاء والمراقبين على تحديد الموارد المحتملة لدعم هذا العمل.